جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

مقياس :المالية الدولية

الاستاذ المحاضر: د/حملاوي سكينة

تخصص: ثالثة مالية تجارة دولية

الجزء الاول: : المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي

I –المؤسسات المالية الدولية :هي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحدّدها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشىء للمؤسسة. وتهدف هذه المؤسسات – التي أُنشىء معظمها بعد الحرب العالمية الثانية – إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهناك حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية، سواء على الصعيد الإقليمي (كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، و المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، و صندوق النقد العربي، و مصرف التنمية للدول الأمريكية،.....) .أم على الصعيد الدولي، ومن أهمها:

. صندوق النقد الدوليIMF .

. البنك الدولي.

1– صندوق النقد الدولي : هو عبارة عن وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ويمثل إحدى مؤسستي بريتون وودز وتم إنشاءه بموجب معاهدة دولية أو مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز نهاية عام 1944 م ويقع مقره في واشنطن ويديره أعضاءه البالغ عددهم حوالي 189 عضوا .وتتمثل مهمة الصندوق بما يلي: وضع نظام نقدي دولي جديد.مساعدة الدول الأعضاء(خاصة النامية منها) في معالجة الإختلالات الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها ، وعدم التوازن في موازين مدفوعاتها.

1–1–مهام الصندوق النقد الدولي:

- يعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي،
- يقدم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية .

- الدعم في مجال تنمية القدرات لمعاونة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها.

- يقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضاء ويساعدها على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات .

- يقدم الصندوق قروضا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تموَّل في الأساس من مجموع المساهمات التي تدفعها البلدان الأعضاء في شكل اشتراكات للعضوية.

- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء.

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية.

1-2-الهيكل التنظيمي

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته، ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 189 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام – علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ا-مجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد – ومحافظ مناوب. ويناقش مجلس المحافظين القضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ب–اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية : يجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم ،(وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999).

ج–لجنة التنمية : هي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

د– المجلس التنفيذي: ويتألف من 24 مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق؛ ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة. وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين.

هـ–مجلس الإدارة: يترأس مجلس الإدارة المدير الإداريّ الذي يعيّنه المجلس التنفيذي باختيار **المدير العام**، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. ويعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران.

1–3–موارد الصندوق النقد الدولي:

نظام الحصص: رأس مال دولي هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهذه الاحتياطات تكون مجموع الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق إذ يطلب من كل عضو القيام بدفع 25% من حصته ذهبا أو دولار أمريكي وهي تسمى بشريحة الدولار ويدفع الباقي أي 75%من حصته بعملته الوطنية .

والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي؛ فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب

الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.09% من إجمالي الحصص. أما سيشيل، أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004%.

حقوق السحب الخاصة: تم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي تخصيصه للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة. وحقوق السحب الخاصة – التي تعرف أحياناً باسم "**الذهب الورقي**" رغم تجردها من الوجود المادي يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها.

نظام الاقتراض: يجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي من اهمها:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية)؛
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلداً ومؤسسة.

1-4-تسهيلات الإقراض لدى صندوق النقد الدولي:

ا-اتفاقات الاستعداد الائتماني :وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

ب-التسهيلات الممتدة (االموسعة)

استحدث الصندوق في سبتمبر 1974. تسهيلات جديدة أطلق عليها التسهيلات الممتدة لعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات ، و تلتزم الدولة باتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية للنواحي المالية النقدية على أن يتم خلال فترة ما بين 2 او ثلاثة أعوام و تصل الفائدة إلى 4% في السنة الأولى.

و تتزايد حتى تصل 6.5 % في الفترات التالية و تلتزم بسداد الاقتراض خلال فترة تتراوح ما بين 4-إلى 8 اعوام (ومنحت الجزائر هذا التسهيل : (95 –98) .

ج–التسهيلات البترولية : بسبب ارتفاع أسعار البترول في نهاية السبعينات 1974 استحدث الصندوق هذه التسهيلات لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة هذا الارتفاع.

د–تسهيل النمو والحد من الفقر :الذي حل محل *التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي* في نوفمبر 1999)، هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات .أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

هـ–تسهيلات صندوق الائتمان : وافق الصندوق على اقتراح لجنة التنمية بإنشاء صندوق إئتمان لمساعدة الدول الأعضاء ذات العجز في بداية 1977 و تمنح الدول المعنية قروضا ميسرة بفائدة بسيطة تصل إلى ½ % و آجال استحقاق تصل إلى 6 سنوات.

و **–تسهيلات التمويل التعويضي**: يمنح الصندوق هذا النوع من التسهيلات لمواجهة العجز الطاريء في ميزان المدفوعات و الناتج عن إنخفاض حصيلة الصادرات من المواد الأولية و استخدام عام 1963.

د–تسهيل التمويل الإضافي :هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

هـ–خطوط الائتمان الطارئ :هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

و–مساعدات الطوارئ :استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

معالم بارزة في تطور عملية الإقراض بالصندوق:

1– **السبعينيات:** إبان أزمة الطاقة في السبعينات حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من 1974 إلى 1976، فكان الصندوق يقترض من البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده

2– **الثمانينات:** قام صندوق النقد الدولي في الثمانينات بدور محوري في المساعدة على حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفي الدولي. وقد ساعد الصندوق البلدان المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار، وقدم مقداراً هائلاً من التمويل من موارده الخاصة، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

3– **سنة 1989**: يقوم الصندوق منذ عام 1989 بتقديم مساعدة فعالة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق لتحويل اقتصادياتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق .وقد تعاون الصندوق مع تلك البلدان لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصاديتها – بما في ذلك، على سبيل المثال، مساعدتها في بناء الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، أنشأ الصندوق في عام 1993التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية الذي انتهى العمل به في عام 1995.

4– **سنة 1995/1994**: واجهت المكسيك في الفترة 1994–1995 أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف. ودعماً لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17.8 مليار دولار أمريكي. وأخذاً بذلك قام

الصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

5- سنة 1996: اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 في إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هيبيك"، بهدف تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وتم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون. وفي نفس الوقت، بدل الصندوق تسهيله الميسر الذي كان يطلق عليه اسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر الذي يولي اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر .

6- 1998/1997: خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998، قدم الصندوق قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية-وصل مجموعها إلى 36 مليار دولار أمريكي-إلى إندونيسيا وكوريا وتايلاند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها.

7- 1999 : أنشأ صندوق النقد الدولي أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي،خطوط الائتمان الطارئ.

$$Q = (0.01Y + 0.025R + 0.05P + 0.2276VC)\ (1 + C/Y)$$

حيث إن:

Q: حصة العضو في الصندوق.

Y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأحدث عام.

R: متوسط اثني عشر شهراً من حيازتها من الذهب، والعملات الأجنبية، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطياتها لدى صندوق النقد الدولي، لأحدث عام.

P: المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (سلع، خدمات، دخل، تحويلات خاصة) لأحدث خمس سنوات.

C: المتوسط السنوي للمقبوضات الجارية (سلع، خدمات، دخل، تحويلات خاصة) لأحدث خمس سنوات.

VC: تباين المقبوضات الجارية، معرّفة كانحراف معياري واحد عن المتوسط المتحرك لمركز خمس سنوات لأحدث ثلاثة عشر عاماً.

وقد تم فيما بعد تطوير المعادلة الحسابية على النحو التالي[97]:

معادلة Scheme III: $Q = (0.0065\ Y + 0.0205125\ R + 0.078\ P + 0.4052\ VC)\ (1 + C\ /\ Y)$

معادلة Scheme IV: $Q = (0.0045\ Y + 0.03896768\ R + 0.07\ P + 0.76976\ VC)\ (1 + C/\ Y)$

معادلة Scheme M4: $Q = 0.005\ Y + 0.042280464\ R + 0.044(P + C) + 0.8352\ VC$

معادلة Scheme M7: $Q = 0.0045\ Y + 0.05281008\ R + 0.039(P + C) + 1.0432\ VC$

وبقراءة تحليلية لتطور معادلة احتساب حصص الدول الأعضاء الوارد ذكرها يمكن الوقوف على الملاحظات التالية:

- الثبات في اعتماد الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح بين 0,0045 و0,0065.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية IMFC
مجلس المحافظين
لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
المجلس التنفيذي
مكتب التقييم المستقل
المدير العام
نواب المدير العام
مكتب الاستثمار – نظام تقاعد الموظفين
مكتب الميزانية والتخطيط
مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
مكتب إدارة المساعدة الفنية
إدارات المناطق الجغرافية
الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة
المعلومات والاتصال
الخدمات المساندة
الإدارة الإفريقية
إدارة آسيا والباسيفيك
مكتب إقليمي لآسيا والباسيفيك
الإدارة الأوروبية
مكتب في أوروبا
الإدارة المالية
إدارة شؤون المالية العامة
معهد صندوق النقد الدولي
معهد إفريقيا المشترك
معهد قيفا المشترك
إدارة الشؤون القانونية
إدارة الأسواق النقدية وأسواق رأس المال
إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
إدارة البحوث
إدارة الإحصاءات
إدارة العلاقات الخارجية
مكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية
إدارة أمانة الصندوق
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة
الإدارة الأوروبية
مكاتب في أوروبا
إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
إدارة نصف الكرة الأرضية الغربي
معهد إفريقيا المشترك
معهد قيفا المشترك
معهد تدريب سنغافورة
إدارة البحوث
إدارة الإحصاءات

شكل (1-3): هيكلة الحوكمة في صندوق النقد الدولي